

جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
قسم / تخصص: إدارة الأعمال



تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي

تطبيقاً على مشروع:
تأثير استراتيجيات الإدارة الرشيدة على استدامة الشركات الناشئة في العالم العربي
(المملكة العربية السعودية، الإمارات، مصر: 2023-2024)

إعداد الطالبة
مشاعل الشمري

إشراف
د. الفیصل عبدالحمید
د. فايز جراد

العام الدراسي: 2026

المقدمة

تُعرف أخلاقية البحث العلمي في أدبيات إدارة الأعمال المعاصرة، وبحسب ما استقر عليه كوبر وشيندلر (Cooper & Schindler, 2014) في مرجعهم الكلاسيكي "مناهج البحث في الأعمال"، وبما يتسق مع أطروحات سوندرز وزملاؤه (Saunders et al., 2019)، بأنها: "مجموعة القواعد والمعايير السلوكية التي تحكم وتوجه نظام العلاقات التفاعلية التي ينسجها الباحث مع أطراف الدراسة، سواء أكانوا أفراداً ممثلين للعينة أم مؤسسات خاضعة للتحليل، بهدف ضمان عدم تعرض أي طرف للأذى المعنوي، أو المادي، أو المهني، والحفاظ على السرية التامة طوال مراحل العملية البحثية". ويمتد هذا المفهوم إجرائياً في البحوث الإدارية ليشمل الالتزام الصارم بالنزاهة الأكاديمية في جمع البيانات، وتحليل المؤشرات الكمية، وعرض النتائج دون انتقائية موجهة أو تحريف لخدمة فرضيات مسبقة. إن تبني هذا الإطار الأخلاقي يتجاوز البعد الفلسفي المجرد؛ إذ يمثل محدداً تشغيلياً حاسماً يؤثر مباشرة على كفاءة النموذج القياسي المقترح وصدق المدخلات الإحصائية، لا سيما عند تقييم متغيرات حساسة ترتبط بالحوكمة المؤسسية، أو الأداء الإداري، أو كفاءة التشغيل في بيئات عمل تنافسية.

إن الممارسة الميدانية في بيئة الأعمال المحلية تكشف عن أن الالتزام بهذه المعايير الأخلاقية يواجه احتكاً مستمراً مع محددات بيروقراطية وثقافات تنظيمية معقدة، مما يستدعي تفكيراً دقيقاً لآليات التطبيق. فعلى سبيل المثال، يفرض البحث الميداني في الشركات العائلية بالسوق السعودي أو في المنشآت الصغيرة والمتوسطة قيوداً موضوعية ترتبط بطبيعة الهياكل الإدارية؛ حيث يلاحظ ميل الإدارات التنفيذية العليا إلى المركزية المفرطة والتحفظ الشديد في الإفصاح عن البيانات الهيكلية أو المالية الحساسة. هذا التحفظ لا يعود لضعف الوعي الأكاديمي بقدر ما يرتبط بمخاوف الاختراق التنافسي أو تعقيدات اللوائح الداخلية الحاكمة للمعلومات، وخاصة في الشركات التي تمر بمراحل تحول رقمي أو إعادة هيكلة إدارية وتخشى من عدم موافقة ممارساتها الحالية مع لوائح وزارة التجارة أو أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. هنا، تصبح أخلاقيات البحث بمثابة آلية بناء ثقة تعاھدية، تضمن تعمية الهويات المؤسسية وتحويل المدخلات الحساسة إلى أرقام ومؤشرات إحصائية مجردة ومجمعة.

يأتي إعداد هذا التقرير المنهجي، والموجه إلى اللجنة العلمية المشرفة بجامعة مبدأوشن والممثلة في الدكتور الفصيل عبدالحميد والدكتور فايز جراد، استجابةً لضرورات ميدانية وإجرائية ملحة واجهت مسار الدراسة الحالية؛ فالسبب الرئيس وراء صياغة هذه الوثيقة هو توثيق وضبط المعوقات الميدانية والتحفظات المنهجية التي ظهرت أثناء مرحلة جمع البيانات الأولية، مع تبرير التدابير التصحيحية التي أُخذت لمعالجة انحراف هيكلي في العينة المستهدفة وضمان سلامة التمثيل الإحصائي.

خلال المراحل الأولى من توزيع أداة الدراسة (الاستبيان) على المدراء التنفيذيين ومسؤولي التخطيط الاستراتيجي في المنشآت المستهدفة، واجهت الباحثة مقاومة ميدانية تمثلت في تدني نسبة الاستجابة وتأخر واضح في استرجاع الاستمارات، مما هدد الصلاحية الخارجية للدراسة وقدرتها على التعميم. وعند تقصي الأسباب، تبين وجود هواجس حقيقية لدى القيادات الإدارية الوسطى والعليا من أن تؤدي إجاباتهم إلى تشخيص فجوات تنظيمية أو كشف ضعف في كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة، وهو ما قد ينعكس سلباً على

تقييمهم المهني الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، برزت معضلة تمثلت في تركيز الاستجابات الواردة على مستوى الإدارة العليا فقط مع عزوف شبه تام من مستويات الإدارة الوسطى والتنفيذية، مما كان سيؤدي إلى تحيز إحصائي صريح (Response Bias) يلغي تكافؤ الفرص في اختبار معنوية العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة.

أمام هذا الانحراف الميداني الحرج، وجدير بالباحث الملتزم بالتحوط الأكاديمي اتخاذ إجراء تصحيحي عاجل يتوافق مع أدبيات البحث المعتمدة في الكلية. وقد تمثل هذا الإجراء في إعادة صياغة ديباجة الالتزام بالسرية المرفقة بالاستبيان لتتضمن بنوداً قانونية وتنظيمية صريحة مستمدة من أدلة الحوكمة المحلية، مع التشديد القاطع على إعدام الهوية الرقمية والمؤسسية للمنشآت المشاركة، والتأكيد على أن البيانات ستعالج تجميعياً عبر برامج التحليل الإحصائي دون فرز فردي. بناءً على هذه المعطيات، تطلب من الباحثة مراجعة قنوات الاتصال الميداني وإعادة هندسة جولات التوزيع من خلال الاعتماد على خطابات تيسير مهمة رسمية صادرة عن الجامعة، والتوجه المباشر للمنشآت لتقديم شروحات شفوية تزيل هواجس الموظفين وتدفعهم نحو المشاركة الفعالة والشفافة.

علاوة على ذلك، ينبثق سبب كتابة هذا التقرير من الحاجة الموضوعية إلى إطلاع اللجنة العلمية على مخاوف الباحثة المتعلقة بالتحليلات الاستدلالية القائمة؛ حيث تثير المؤشرات الأولية قلقاً من احتمالية عدم معنوية العلاقات الإحصائية بين بعض أبعاد التمكين الإداري والأداء التشغيلي نتيجة تباين الهياكل التنظيمية بين المنشآت الكبرى وتلك الصغيرة والمتوسطة. إن توثيق هذه التفاصيل الميدانية والخطوات التصحيحية في هذا التقرير يعزز من الشفافية المهنية والمصادقية الأكاديمية للدراسة، ويبرهن للجنة المشرفة على مدى مرونة التصميم المنهجي وقدرته على استيعاب الضغوط البيروقراطية للميدان، مما يفتح أفقاً بحثياً مستقبلياً للتساؤل حول مدى كفاية آليات الإفصاح المتبعة حالياً في الشركات المحلية لتسهيل مهام البحث العلمي وتطوير الفكر الإداري التطبيقي في بيئة الأعمال.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

إن القيمة العلمية والميدانية لأي دراسة في حقل إدارة الأعمال ترتبط ارتباطاً عضوياً بمدى حوكمة المسار الإجرائي الذي سلكه الباحث؛ حيث تشكل أخلاقيات البحث الضامن المنهجي الأول لتحويل البيانات الخام إلى مؤشرات استدلالية قابلة للاستخدام في ترشيد القرارات الإدارية وصياغة الاستراتيجيات المؤسسية. إن دور الأخلاقيات يتجاوز التوصيفات الوعظية التقليدية ليتداخل مباشرة مع النمذجة القياسية والمفاهيم الإحصائية التي تحدد الصدق الداخلي والخارجي للبحوث الميدانية، والتأكيد على أن الانحراف عن المعايير الأخلاقية ينتج بالضرورة تشوهات هيكلية في البيانات، مما يفقد النتائج موثوقيتها ويجعلها غير قابلة للمأسسة أو التطبيق في بيئة الأعمال الميدانية.

تتعرض أخلاقيات البحث أولاً على موثوقية وصحة النتائج من خلال ضبط ممارسات جمع البيانات وتطهيرها من التحيزات الموجهة التي يقدم عليها بعض الباحثين تحت ضغط الرغبة في إثبات معنوية العلاقات المفترضة في فرضيات الدراسة. فعند دراسة متغيرات مثل الكفاءة التشغيلية، أو أداء الحوكمة في الشركات العائلية بالسوق

السعودي، قد يواجه الباحث تحفظاً شديداً من الإدارات التنفيذية في الإفصاح عن مواطن الخلل الإجرائي، وهنا تتدخل الأخلاقيات البحثية لفرض الالتزام التام بالموضوعية عبر حماية سرية مصادر المعلومات وتعمية البيانات المؤسسية. هذا الالتزام الأخلاقي يمنح المبحوثين الطمأنينة الكاملة للمشاركة الفعالة والإدلاء بإجابات واقعية تعكس الواقع الفعلي للمنشأة دون تجميل، مما يرفع من درجات الصدق الإحصائي لأداة الدراسة ويقلل من الأخطاء العشوائية وغير العشوائية في النماذج القياسية. وفي المقابل، فإن أي إخلال بأمانة النقل أو توجيه المستجيبين بشكل قسري يؤدي إلى ظاهرة البيانات الزائفة التي تعطي انطباعاً مضللاً عن الواقع التنظيمي، مما يقود صانع القرار إلى اعتماد سياسات تزيد من الهدر التشغيلي وتعمق الفجوات التنظيمية عوضاً عن علاجها. ويتجلى البعد المنهجي للأخلاقيات في حماية جودة التحليل الإحصائي الاستدلالي؛ إذ يتطلب التحوط الأكاديمي والشفافية المهنية الإفصاح عن أي عيوب أو قصور واجه عملية توزيع الاستبيانات أو جمع البيانات الكمية. إن الباحث الرصين لا يتردد في الإشارة إلى عدم معنوية العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والتابعة إذا كانت تلك هي الحقيقة التي أفرزتها أدوات التحليل، بدلاً من التلاعب بمدخلات البرامج الإحصائية لتوليد قيم تظهر أثراً وهمياً غير موجود في الواقع التطبيقي. إن أمانة التقرير في استعراض القيم الصفرية أو العلاقات الضعيفة تخدم الفكر الإداري عبر كشف تباين الهياكل التنظيمية أو عدم مواءمة النظريات المستوردة مع الخصائص البيروقراطية والثقافية للمنشآت المحلية، وهو ما يفتح أفقاً جديداً للدراسات المستقبلية لإعادة تقييم النماذج الإدارية بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات التشريعية كوزارة التجارة أو هيئة السوق المالية.

أما على صعيد حماية المجتمع، فإن أخلاقيات البحث في إدارة الأعمال تمثل خط الدفاع الأول عن سلامة البناء الاقتصادي والمؤسسي للدولة؛ فالمنشآت بمختلف أحجامها، سواء أكانت شركات مساهمة كبرى أم منشآت صغيرة ومتوسطة، تشكل المكون الأساسي للاقتصاد الوطني، والبحوث الإدارية التي تفتقر للأخلاقية والنزاهة قد تتسبب في أضرار مجتمعية بالغة إذا اعتمدت نتائجها المضللة في صياغة السياسات العامة أو توجيه الخطط التنموية للتحول الرقمي والمؤسسي. على سبيل المثال، إذا قدم باحث تقريراً محرفاً يدعي فيه نجاح نموذج حوكمة معين دون مراعاة لمعايير الصدق والموضوعية، وقامت شركات عائلية أو مؤسسات ناشئة بتبني هذا النموذج بناءً على تلك التوصيات غير الدقيقة، فإن ذلك قد يؤدي إلى كوارث إدارية ومالية، كضعف الرقابة الداخلية، وضياح حقوق المساهمين، وزيادة احتمالات التعثر المالي، مما يهدد الاستقرار الوظيفي للموظفين ويؤثر سلباً على أمن المجتمع الاقتصادي.

علاوة على ذلك، ترتبط حماية المجتمع بالاستخدام المسؤول للبيانات في عصر التحول الرقمي؛ حيث يفرض الالتزام الأخلاقي على الباحثين عدم استغلال البيانات الشخصية أو التنظيمية الحساسة التي أتيحت لهم لأغراض أكاديمية في أي سياقات تجارية أو تنافسية قد تضر بالمنشآت المشاركة أو تعرض أمن معلوماتها للخطر. إن الالتزام ببروتوكولات الأمان وحذف الهويات الرقمية للمبحوثين يمنع حدوث أي اختراقات أو تسريبات قد تستغلها أطراف خارجية للإضرار بمرتكزات الاقتصاد المحلي. بناءً على هذه الالتزامات الصارمة، تُطالب الكليات الإدارية بتفعيل لجان المراجعة الأخلاقية بشكل حازم لمراقبة المسارات الميدانية للباحثين، لضمان ألا تخرج أي أطروحة علمية إلى العلن إلا بعد التحقق من سلامة مناهجها، وتوافقها التام مع المعايير الأخلاقية

الكلاسيكية والتشريعية، وبما يضمن تقديم معرفة حقيقية تدعم اتخاذ القرار وتسهم في رفع كفاءة الأداء الإداري والنمو المستدام في بيئة الأعمال المحلية.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

إن البناء المنهجي للبحوث الإدارية في حقل إدارة الأعمال يستند بشكل مباشر إلى منظومة من المحددات القيمة والإجرائية التي تضمن انضباط المسار الميداني، وتكفل سلامة الاستدلال الإحصائي والكمي عند تقييم مؤشرات كفاءة الأداء التشغيلي والمؤسسي. وتنطلق هذه المنظومة من خمسة مبادئ أساسية محكمة، تمثل الهيكل التنظيمي والتشريعي لأخلاقيات البحث العلمي، ويتطلب الالتزام بها فهماً عميقاً لأبعادها النظرية وتطبيقاتها الواقعية في بيئة الأعمال المحلية على النحو التالي:

أولاً: مبدأ الأمانة (Honesty)

يُقصد بالأمانة الالتزام الصارم بنقل وتوثيق جميع البيانات المالية والإدارية والنتائج الرقمية بدقة مطلقة دون أدنى تغيير، مع تحريم تزيف المدخلات أو تحريف الاقتباسات العلمية لخدمة توجهات مسبقة.

المثال التطبيقي الميداني:

التزام الباحثة بإدراج النسب الفعلية لتدني الكفاءة التشغيلية في أحد أقسام المنشأة المستهدفة بالدراسة، دون اللجوء إلى تعديل الأرقام في برامج التحليل الإحصائي لتخفيف وطأة تشخيص الفجوة التنظيمية لدى الإدارة التنفيذية العليا.

ثانياً: مبدأ النزاهة (Integrity)

تُمثل النزاهة الاتساق الأخلاقي التام والثبات الإجرائي في السلوك الأكاديمي، من خلال الوفاء بالوعود والاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المبحوثة، والامتناع التام عن الانحياز الشخصي أو تعمد توجيه أداة الدراسة للوصول إلى استنتاجات موجهة.

المثال التطبيقي الميداني:

رفض الباحثة بشكل قاطع العروض المالية أو الامتيازات المهنية التي قد تقدمها إدارة شركة عائلية في السوق السعودي مقابل حجب أو تعديل بعض التحفظات الواردة في تقرير تقييم ممارسات حوكمة الشركات الخاصة بها.

ثالثاً: مبدأ الموضوعية (Objectivity)

تُعرف الموضوعية بأنها تجرد الباحثة الكامل من خلفياتها الشخصية وآرائها المسبقة أثناء مراحل التصميم والتحليل، وضمان عدم تأثير الأهواء الذاتية في اختبار معنوية العلاقات الإحصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

المثال التطبيقي الميداني:

قيام الباحثة بتحليل أداء الهياكل الإدارية بعد تطبيق الإدارة الرشيقة بالاعتماد الكلي على المؤشرات المالية والتشغيلية الجافة المستخرجة من الواقع البيروقراطي للمنشأة، بدلاً من الاعتماد على قناعاتها الشخصية الإيجابية أو السلبية تجاه هذه الاستراتيجيات.

رابعاً: مبدأ السرية (Confidentiality)

تشير السرية في أدبيات إدارة الأعمال إلى الحماية المطلقة لهوية المبحوثين ومعلومات المنشآت الخاضعة للدراسة، وضمان عدم تمكين أي طرف خارجي غير مخول من الوصول إلى البيانات الهيكلية أو المالية الحساسة.

المثال التطبيقي الميداني:

تعتمد الباحثة تعمية الهوية الرقمية والقانونية للشركات الناشئة المشاركة في الاستبيان، وتحويل تسمياتها في مسودة البحث إلى رموز مبهمه مثل (شركة أ، شركة ب) لمنع حدوث أي اختراق أو تسريب للمعلومات يضر بمركزها التنافسي.

خامساً: مبدأ الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تتمثل الموافقة المستنيرة في إحاطة المستهدفين من مدراء وموظفين بكافة أبعاد الدراسة وأهدافها الاستراتيجية، ومخاطرها المحتملة بشكل شفاف، مع منحهم الحرية الكاملة والواعية في قبول أو رفض المشاركة الفعالة دون أي ضغوط أو إكراه بيروقراطي.

المثال التطبيقي الميداني:

تضمن الصفحة الأولى من استبيان قياس أثر الإدارة الرشيقة نصاً صريحاً يوضح طبيعة البحث التابع لجامعة ميدأوشن والهدف منه، مع وجود خانة اختيارية يضغط عليها الموظف لتأكيد موافقته، والتأكيد على حقه الكامل في الانسحاب في أي مرحلة.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تُمثل لجان مراجعة أخلاقيات البحث (IRB) والمحددات التوجيهية الصادرة عن جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الركائز البنوية والحوكمية الكفيلة بحماية النزاهة الأكاديمية وضمان سلامة الأطراف المشاركة في البحوث الإدارية. وتنبلور هذه الحماية بشكل قطعي عند مواجهة خمس قضايا أخلاقية حرجة تؤثر مباشرة على الصدق الإحصائي للنماذج القياسية:

أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism)

تتمثل قضية الانتحال العلمي في قيام الباحث بالاستيلاء على الجهود الفكرية، أو النظريات الإدارية، أو النماذج الهيكلية، أو الجداول الإحصائية المبتكرة من قبل باحثين آخرين، ونسبتها إلى نفسه صراحة أو ضمناً من خلال إغفال التوثيق العلمي السليم والامتناع عن الإشارة إلى المصادر الأصلية. في بحوث إدارة الأعمال، يتجاوز

الانتحال مجرد النقل الحرفي للنصوص؛ إذ يشمل سرقة أطر التحليل المبتكرة لقياس الكفاءة التشغيلية أو أدوات قياس الفجوات التنظيمية وتطبيقها دون التزام بالأمانة الأكاديمية الكلاسيكية.

المثال التطبيقي الميداني:

في مسودة بحثية تستهدف تقييم تبني الإدارة الرشيدة في الشركات الناشئة بالسوق السعودي، قامت باحثة بنسخ نموذج تحليلي كامل صممه باحث سابق لقياس أثر المركزية الإدارية على استدامة المشاريع، وضمنته في دراستها مع تعديل طفيف على المسميات دون إدراج المرجع في الهوامش أو قائمة المراجع النهائية.

ثانياً: التزوير وفبركة البيانات (Data Falsification & Fabrication)

يُعد التزوير الانتهاك الأخلاقي الأكثر تدميراً لموثوقية البحوث التطبيقية؛ حيث ينطوي على قيام الباحث باختلاق بيانات مالية أو إدارية وهمية بالكامل لم تفرزها الممارسة الميدانية، أو التلاعب بالمتعمد بالمدخلات الإحصائية الحقيقية المستخرجة من المنشآت الخاضعة للدراسة. تبرز هذه المشكلة عادة عندما يواجه الباحث تحفظاً شديداً من الإدارات التنفيذية في الإفصاح عن بياناتها أو تعقيدات في الحصول على موافقات الإدارة العليا لتوزيع أدوات الدراسة.

المثال التطبيقي الميداني:

واجهت باحثة صعوبة بالغة في إقناع المدراء التنفيذيين في قطاع الشركات الناشئة بالمشاركة الفعالة في استبيان يقيس تأثير ممارسات الإدارة الرشيدة؛ وبدلاً من اتخاذ إجراء تصحيحي بإعادة توزيع الاستبانة وتوسيع المدى الزمني، قامت بملء مائة استمارة بنفسها مستخدمةً أرقاماً عشوائية، ثم أدخلت هذه البيانات المفبركة في برامج التحليل الاستدلالي.

ثالثاً: التحيز المنهجي والإحصائي (Research Bias)

يحدث التحيز عندما يتخلى الباحث عن مبدأ الموضوعية الجافة لصالح أهوائه الذاتية وقناعاته المسبقة، مما يدفعه إلى توجيه مسار البحث وتصميم أدواته، أو انتقاء عينة الدراسة بشكل غير عادل يضمن مسبقاً تأكيد الفرضيات التي يتبناها. إن التحيز يحجب الفجوات التنظيمية الحقيقية ويقدم لصناع القرار توصيات مضللة تبنى على استنتاجات انتقائية لا تعبر عن الخصائص البيروقراطية الفعلية لمجتمع الدراسة.

المثال التطبيقي الميداني:

أرادت باحثة إثبات أن تطبيق الإدارة الرشيدة يؤدي حتماً إلى رفع الاستدامة الفورية لجميع الشركات الناشئة دون استثناء؛ وقصد تحقيق هذه النتيجة، تعمدت استبعاد الشركات التي تمر باضطرابات هيكلية أو سجلت تراجعاً في أدائها من عينة الدراسة، وحصرت التوزيع الميداني على ثلاث شركات رائدة فقط تشهد استقراراً مالياً استثنائياً.

رابعاً: انتهاك خصوصية المبحوثين (Violation of Privacy)

تتطوي قضية انتهاك الخصوصية في بيئة بحوث إدارة الأعمال على قيام الباحث بالاستكشاف والتنقيب عن معلومات تنظيمية، مالية، أو شخصية حساسة لا ترتبط مباشرة بأهداف الدراسة المعتمدة، أو القيام بجمعها واستخدامها دون الحصول على موافقات واضحة وصريحة من الأطراف المعنية.

المثال التطبيقي الميداني:

أثناء إجراء دراسة ميدانية لتقييم استدامة الشركات الناشئة، قامت باحثة باستغلال علاقتها الشخصية بأحد مسؤولي النظم التقنية للحصول على تقارير الأداء الفردية المفصلة لبعض مدراء الإدارة الوسطى دون علمهم أو موافقتهم، واستخدمت تلك البيانات التشخيصية في مسودة تقريرها لدعم فرضياتها.

خامساً: تضارب المصالح (Conflict of Interest)

تتسبب معضلة تضارب المصالح عندما تتقاطع الأهداف الأكاديمية والموضوعية الجافة للبحث العلمي مع مصالح شخصية، مالية، أو مهنية خاصة بالباحث أو بالجهة الممولة للدراسة، مما يضع ضغوطاً خفية توجه مسار الاستدلال الإحصائي والنتائج نحو خدمة تلك المصالح الفردية على حساب الحقيقة العلمية.

المثال التطبيقي الميداني:

تم تكليف باحثة تعمل مستشارة إدارية غير متفرغة لدى شركة ناشئة رائدة بإعداد دراسة علمية محكمة تحت مظلة الجامعة لتقييم أثر تطبيق الإدارة الرشيقة على استدامة الشركات الناشئة؛ وأثناء التحليل الإحصائي، تبين أن ممارسات هذه الشركة تحديداً تنتج فجوة تنظيمية واضحة، ولكنها تعمدت حجب المؤشرات السلبية في التقرير النهائي خشية إلغاء عقدها الاستشاري.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تُمثل لجان مراجعة أخلاقيات البحث البشري (IRB) والمحددات التوجيهية الصادرة عن جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الركائز البنوية والحوكومية الكفيلة بحماية النزاهة الأكاديمية وضمان سلامة الأطراف المشاركة في البحوث الإدارية. وتكمن أهمية لجان IRB في دورها التشريعي كجهة رقابية مستقلة تفحص بروتوكولات الممارسات الميدانية قبل التنفيذ، للتحقق من مواءمة أدوات جمع البيانات مع معايير السلامة، وتذني المخاطر المهنية أو التنظيمية على المبحوثين في المنشآت المستهدفة. بالتوازي مع ذلك، يوفر دليل APA الإطار المعياري الصارم لتوثيق المراجع وحماية الملكية الفكرية، صائناً البحث من الانحراف المنهجي، ومقنناً آليات الإفصاح والشفافية بما يتسق مع اللوائح الدولية والأنظمة المحلية الصادرة عن هيئة السوق المالية ووزارة التجارة، مما يرفع من جودة المخرجات البحثية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

إن الانتقال بالضوابط الأخلاقية من أطرها النظرية المجردة إلى فضاء الممارسة التطبيقية يُمثل المحك الاستراتيجي الحاسم في هذه الدراسة، التي تتمحور موضوعياً حول قياس تأثير استراتيجيات الإدارة الرشيقة على استدامة الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر خلال الفترة 2023-2024. وبما

أن هذا الحقل البحثي يتداخل مباشرة مع لوائح تنظيمية معقدة وسياسات إفصاح بالغة الحساسية، فإن هذا الجزء يركز بشكل مجهري على هندسة آليات جمع البيانات بشفافية وتفكيك تعقيدات المحافظة على السرية التامة للمعلومات المؤسسية والشخصية المتداولة في الميدان.

أولاً: آليات جمع البيانات بشفافية ميدانية ومؤسسية

يتطلب تطبيق معايير السرية الأكاديمية في منشآت قطاع الأعمال التزاماً صارماً بمبدأ "الحد الأدنى من جمع البيانات"، وهو ما سينعكس إجرائياً على أداة الدراسة (الاستبيان المقتن مع مدراء التخطيط الاستراتيجي ورؤساء التنفيذ في الشركات الناشئة). ستتم عملية الجمع وفق مسار تدفقي مكشوف تماماً يخلو من أي موارد تنظيمية عبر الخطوات المنهجية التالية:

الإفصاح الرقمي المسبق

سيتم تزويد كل منشأة مستهدفة بملف تعريف رقمي متكامل يشرح بدقة طبيعة المتغيرات المراد قياسها (الإدارة الرشيقة والاستدامة التشغيلية)، مع تبيان النماذج الإحصائية التي ستخضع لها الإجابات، والهدف النهائي المتمثل في قياس أثر الممارسات الإدارية على الاستدامة المالية للشركة الناشئة.

علانية الأدوات والوسائل

يُحظر في هذا البحث استخدام أي تقنيات لجمع البيانات الخفية أو البرمجيات الذكية لتتبع استجابات الموظفين دون إذن مباشر. تتأسس كفاءة الجمع على توجيه الاستثمارات عبر القنوات الرسمية للإدارة التنفيذية العليا، مدعومةً بخطابات تيسير مهمة رسمية صادرة عن عمادة كلية الإدارة بجامعة ميدأوشن.

توفير مسارات التحقق العكسي

تلتزم الباحثة بإتاحة نسخة كاملة من مصفوفة المدخلات الكمية بعد التطهير الإحصائي لمسؤولي الحوكمة في المنشآت المشاركة، وذلك لتمكينهم من التحقق من أن معلوماتهم لم تُقرأ خارج سياق الأغراض الأكاديمية المتفق عليها.

ثانياً: استراتيجيات المحافظة على سرية المعلومات وحماية الهوية الرقمية

إن الاحتكاك الميداني مع مدراء الشركات الناشئة في السوق المحلي يكشف عن هاجس عميق يرتبط بمخاطر الاختراق التنافسي. ولتفكيك هذه المخاوف وإحكام التدابير الأمنية، ستعتمد الدراسة بروتوكول تسمية وفصل هيكلي صارم يمر بالمستويات الأمنية التالية:

مستوى التعمية الرقمية وتوليد الرموز المبهمة (Pseudonymization)

بمجرد استلام الاستثمارات الميدانية، سيتم عزل المسميات القانونية الصريحة للمنشآت وتجريد الموظفين والمدراء من هوياتهم الشخصية والوظيفية. سيتم إسناد "مُعرّف رقمي أبجدي مبهم" لكل كينونة مؤسسية (على سبيل المثال: يُرمز للشركة الناشئة الأولى بـ KSA-STARTUP-01)، وتتحول هذه الرموز هي التي تعتمد في برامج التحليل الاستدلالي (SPSS) وعند صياغة النتائج في مسودة الرسالة.

مستوى الفصل الهيكلي لقواعد البيانات (Data Segregation)

سيتم تخزين الرموز والمفاتيح التنظيمية الفاكهة لشيفرة الهويات المؤسسية في ملف منفصل تماماً ومشفر ببروتوكولات حماية متقدمة (AES-256). هذا الملف لن يكون متاحاً لأي طرف، وسيكون معزولاً عن قاعدة البيانات التشغيلية التي تجري عليها عمليات الفرز الكمي واختبار معنوية العلاقات الإحصائية بين متغيرات الإدارة الرشيدة والاستدامة.

ثالثاً: بروتوكول الحصول على الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

في بيئة الأعمال السعودية والخليجية، لا تقتصر الموافقة المستنيرة على كونها نموذجاً ورقياً للتوقيع، بل هي عملية تواصلية مستمرة تهدف إلى إزالة الحواجز البيروقراطية وبناء ثقة مؤسسية. ستنفذ عملية الحصول على الموافقة وفق استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

ديباجة الموافقة التفاعلية (Interactive Consent Document)

تتضمن كافة أبعاد الدراسة، بدءاً من أهدافها الاستراتيجية، ووصولاً إلى تفاصيل معالجة البيانات، ونوعية النماذج التحليلية المستخدمة، ومدة الاحتفاظ بها. تُصاغ هذه الديباجة بلغة مهنية رصينة توضح للمسؤولين في المنشآت أن مشاركتهم طوعية بالكامل، وأن لهم الحق في الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات قانونية أو إدارية.

بروتوكول الشرح المباشر (Direct Briefing Session)

قبل توزيع أدوات الدراسة، ستقوم الباحثة بتقديم إيضاحات شفوية ومباشرة للمدراء التنفيذيين تؤكد فيها على أن الغاية هي استقراء أثر الإدارة الرشيدة على استدامة الشركات الناشئة، وأن نتائج الدراسة لن تُستخدم في تقييم أدائهم أو مراجعة عقود شركاتهم.

توثيق الموافقة الرقمي والورقي

ستعتمد الدراسة آلية الموافقة المزدوجة؛ حيث يُطلب من ممثل المنشأة التوقيع على وثيقة تفويض رسمية للمشاركة، مع وجود خانة اختيار إلكترونية في بداية الاستبيان تعمل كـ "بوابة إجبارية"؛ حيث لا يمكن الانتقال إلى أسئلة الاستبانة ما لم يضغط المبحوث على خيار "أوافق على المشاركة بعد قراءة كافة البنود"، مما يوثق إلكترونياً إدراكه لكافة جوانب الدراسة.

رابعاً: خريطة المخاطر المتوقعة واستراتيجيات التدارك (Risk Assessment & Mitigation)

مخاطر تدني نسبة الاستجابة (Low Response Rate)

تتمثل في عزوف القيادات العليا عن المشاركة خشية من تداعيات النتائج. ولتجنب ذلك، ستعتمد الباحثة "استراتيجية المتابعة الحثيثة" عبر قنوات الاتصال الرسمية، مع تقديم ملخص إداري مخصص للمنشآت المشاركة يوضح النتائج العامة (تجميعياً دون كشف هويتهم) مما يشعرهم بأنهم شركاء في بناء الفكر الإداري وليس مجرد مصدر للبيانات.

مخاطر التحيز في اختيار العينة (Selection Bias)

قد تتركز الاستجابات في الشركات الناشئة التي تتمتع بأداء إداري مرتفع فقط. ولتدارك ذلك، سيتم إجراء "توزيع عشوائي طبقي" يشمل قطاعات مختلفة (شركات ناشئة في المرحلة التأسيسية، وأخرى في مراحل النمو) عبر شركات مع مؤسسة مسك و Flat6Labs والمسرعات الإقليمية لضمان تمثيل تباين الهياكل التنظيمية.

مخاطر عدم معنوية العلاقات الإحصائية (Non-Significance Risk)

في حال أظهرت النتائج عدم وجود أثر مباشر للإدارة الرشيدة على الاستدامة. ستتعامل الباحثة مع هذه النتيجة ليس كفشل بحثي، بل كـ "اكتشاف ميداني" يفسر غياب التكيف الثقافي الكافي لهذه الأدوات مع البيئة الإدارية العربية، وهو ما يخدم هدف البحث في رصد الفجوة التنظيمية الحالية بدلاً من ادعاء نتائج إيجابية زائفة.

خامساً: حوكمة التحليل الإحصائي وتفسير النتائج (Analytical Governance)

تطهير البيانات دون انتقائية (Data Cleaning Transparency)

ستقوم الباحثة بتوثيق كافة الخطوات الإجرائية المتبعة لتنظيف البيانات، بما في ذلك كيفية التعامل مع القيم المفقودة (Missing Values) أو المتطرفة (Outliers). لن تُحذف أي إجابة إلا بناءً على مبررات إحصائية موضوعية ومعلنة في تقرير البحث.

الاستقلال التحليلي (Analytical Independence)

سيتم إجراء الاختبارات الإحصائية (مثل اختبارات T-test أو ANOVA) لتباين مستويات تبني الإدارة الرشيدة عبر إصدارات مرخصة من البرامج الإحصائية (SPSS أو SmartPLS)، مع تزويد اللجنة العلمية المشرفة بكافة ملفات "المخرجات الخام" (Output Files) التي تثبت عدم التدخل البشري في توجيه معنوية العلاقات بين المتغيرات.

تفسير النتائج في السياق التشريعي المحلي

عند مناقشة النتائج، ستلتزم الباحثة بالربط المباشر بين المؤشرات الرقمية والخصائص الثقافية والبيروقراطية للبيئات المحلية في السعودية والإمارات ومصر، متجنباً أي استنتاجات تسويقية رنانة. ستركز على إبراز "الفجوات التنظيمية" الحقيقية التي تمنع الشركات الناشئة من الاستفادة القصوى من الإدارة الرشيدة.

سادساً: التزامات النشر والأرشفة والأمانة العلمية النهائية

بروتوكول الأرشفة الآمنة

سيتم حفظ نسخ البيانات الإلكترونية في وسائط تخزين مشفرة ومنفصلة عن شبكات الإنترنت المفتوحة، مع تفعيل خاصية القراءة فقط (Read-Only) لمنع أي تعديل عرضي. تلتزم الباحثة بأن تظل هذه البيانات متاحة للجنة المشرفة فقط للتدقيق العلمي.

سياسة الإيداع والإتلاف

وفقاً لسياسات جامعة ميدأوشن وأدبيات APA، سيتم الاحتفاظ بالبيانات لمدة زمنية محددة لغرض المراجعة العلمية، وبعد انقضاءها، ستقوم الباحثة بإجراء عملية "إتلاف منهجي" (Data Sanitization) للبيانات الحساسة، بحيث لا يمكن استرداد أي سجلات تفصيلية أو هويات مؤسسية.

النزاهة في التوصيات النهائية

ستكون التوصيات الموجهة للإدارات التنفيذية في الشركات الناشئة قائمة حصرياً على النتائج المستخلصة من التحليل الكمي والنوعي. لن يتم إقحام أي توصيات عامة أو مستهلكة؛ بل ستكون التوصيات إجرائية ومحددة تعالج معوقات إجرائية بعينها في البيئة الريادية العربية.

الخاتمة

تشكل هذه الدراسة، بمساراتها الإجرائية ومحدداتها الأخلاقية، استجابةً منهجيةاً للتعقيدات التي تكتنف بيئة الأعمال المحلية في العالم العربي، حيث يتقاطع التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد المعرفي مع تحديات الحوكمة البيروقراطية في الشركات الناشئة. إن الالتزام الصارم بالمعايير الأخلاقية—بدءاً من الشفافية في جمع البيانات، ومروراً بحوكمة التحليل الإحصائي، ووصولاً إلى الإلتفاف المنهجي للمعلومات الحساسة—ليس مجرد ترف أكاديمي أو متطلبات إجرائية تفرضها اللجنة العلمية بجامعة ميدأوشن؛ بل هو الركيزة الأساسية التي تضمن تحويل البحث الميداني من مسودة نظرية إلى أداة استراتيجية فاعلة في ترشيد القرارات الإدارية، وتعزيز كفاءة الأداء التشغيلي وفق توجهات رؤية المملكة 2030.

إن البحث الإداري في جوهره عملية تواصلية مع الميدان، وهذا التواصل يتطلب بناء "عقد ثقة" أخلاقي يحمي حقوق المنشآت والموظفين من أي تبعات قد تتجم عن الإفصاح عن البيانات الحساسة أو تشخيص الفجوات التنظيمية. لقد أثبتت التجربة الميدانية خلال هذه الدراسة أن التزام الباحثة بالتحوط الأكاديمي والشفافية المهنية هو السبيل الوحيد لتجاوز المعوقات الإجرائية، كتحفظ الإدارات التنفيذية أو التوجس من المساءلة، مما يمهّد الطريق لجمع مدخلات إحصائية صادقة وممثلة للواقع. إن أي تهاون في هذه الأخلاقيات—سواء عبر التحيز المنهجي، أو الانتحال الفكري، أو التلاعب بالنتائج الرقمية—لا يقتصر ضرره على مصداقية الأطروحة فحسب، بل يمتد ليشمل تهديد استقرار المنشآت التي تعتمد على توصيات البحث، مما يرسخ فكرة أن "النزاهة الأكاديمية" هي خط الدفاع الأول عن سلامة البناء المؤسسي والاقتصادي الوطني.

وعليه، فإن التزامنا كباحثين ببروتوكولات الأمانة والموضوعية والسرية، وفق ما استقر عليه دليل (APA) ولجان المراجعة الأخلاقية (IRB)، يجعل من الأطروحة وثيقة علمية مرجعية تساهم في تطوير الفكر الإداري التطبيقي. إن خروج هذا البحث بأسلوب رصين ومحكم يعكس إدراكاً عميقاً للمسؤولية الملقاة على عاتق الباحثة الميدانية، وهو ما يفرض علينا ضرورة استدامة هذا الالتزام في كافة مراحل المسيرة الأكاديمية والمهنية.

قائمة المراجع

.Cooper, D. R., & Schindler, P. S. (2014). Business Research Methods (12th ed.)
McGraw-Hill Education. (يعد هذا المرجع الدليل الكلاسيكي المعتمد في المناهج الإدارية، حيث استندت إليه الدراسة في تأصيل مفهوم أخلاقيات البحث كمعيار تشغيلي لضمان صدق النماذج القياسية).

- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research Methods for Business Students (8th ed.). Pearson Education Limited
(استُخدم هذا المرجع لتحديد معايير النزاهة الأكاديمية والتحوط المنهجي عند التعامل مع التحفظات البيروقراطية في الميدان الإداري).
- هيئة السوق المالية. (2023). لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية.
(تم الاعتماد على هذه اللائحة لربط ممارسات أخلاقيات البحث العلمي بمعايير الحوكمة المؤسسية والإفصاح المالي المطبقة في الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي).
- Blank, S. (2013). Why the lean start-up changes everything. Harvard Business Review, 91(5), 63-72.
- de Faria, A. M., Silva, R. C., & Santos, L. (2021). Exploring Sustainability in Startups: Business Model Innovation and the Lean Startup Approach. Sustainability, 13(12), 6596.
- Mkpojiogu, E. O. C., Al-Farsi, M., & Al-Hajri, S. (2019). Motivations for Agile adoption among software startups in Saudi Arabia. International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering, 8(8S), 454-459.